

كلمة

المملكة العربية السعودية

المؤتمر الوزاري الدولي بشأن الطاقة النووية في القرن الحادي والعشرين
سانت بطرسبرغ - روسيا الاتحادية

29-27 يونيو 2013 م الموافق 18-20 شعبان 1434 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

يسريني أن أستهل هذه الكلمة بتقديم الشكر الجزيل إلى حكومة روسيا الاتحادية على استضافتها لهذا المؤتمر حول مستقبل الطاقة الذرية في القرن الحادي والعشرين، والشكر موصول إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتنظيمها لهذا المؤتمر.

السيد الرئيس

تتظر المملكة العربية السعودية إلى الطاقة الذرية كمصدر أساسي لكثير من التطبيقات السلمية التي تعود على المجتمع بالفائدة وتعزز من نموه. ويأتي هذا المؤتمر للنظر في سبل تشجيع وتطوير هذه الاستخدامات آخذين في الاعتبار أهمية تطبيق أفضل إجراءات الأمان والالتزام بالشفافية وتطبيق ضمانات الوكالة على كافة المنشآت والمواد النووية.

السيد الرئيس

ومن هذا المنطلق فإننا في المملكة العربية السعودية خطونا خطوات كبيرة لاستكمال متطلبات البرنامج الوطني للطاقة النووية حسب الجدول الزمني المعد لذلك ولا سيما الاجراءات ذات العلاقة بتأسيس البنى التحتية، وتنمية الموارد البشرية، واستكمال البنية القانونية والاقتصادية للاستثمار في برنامج الطاقة النووية، وتأسيس المؤسسات الجديدة اللازمة، بما يضمن الشفافية والتعاون على الصعيد الدولي بتأسيس الشراكات الفاعلة والتعاون مع الدول الأخرى في هذا المجال، وبما يؤكد الاستدامة

لهذا البرنامج من خلال استراتيجيات البحث والتطوير ذات الصلة بالتقنيات النووية وتوطينها.

كذلك وفي إطار حرص مدينة الملك عبدالله للطاقة الذرية والمتعددة على اتباع أعلى المعايير العالمية لتطوير البنى التحتية لبرامج الطاقة الذرية، فقد قامت المدينة بإجراء دراسة للتقييم الذاتي للبنية التحتية النووية في المملكة قياساً على المعايير والمراحل التي اعتمدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الأمر الذي ألقى مزيداً من الضوء على قدرات المملكة للدخول في مجال إنتاج الطاقة النووية من حيث الإيجابيات وكذلك جوانب القصور في البنى التحتية النووية في المملكة والتي نوليتها عنايتنا الخاصة لاستكمال أوجه النقص بها. فعلى سبيل المثال: عكفت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية و المتعددة على إجراء دراسة أولية لإنشاء الجهاز التنظيمي و الرقابي النووي في المملكة والخروج بتصور شامل لهيكل الجهاز الإداري و الفني وأقسامه ووظائفه، تتبعها إن شاء الله دراسات تفصيلية لإنشاء وتفعيل عمل الجهاز من خلال تأسيس كوادره وامكانياته المادية وكذلك تأسيس الولاية القانونية المستقلة له ووضع آليات التنفيذ والعمل به.

في سياق آخر فقد أكملنا دراسة أولية عن قدرة القطاع الصناعي الوطني وتطويره بهدف تأهيل الصناعة الوطنية لتكون قادرة على الالسهام بنسبة كبيرة من المكون المحلي من سلسة القيمة في بناء القطاع الجديد للطاقة.

أما على صعيد بناء القدرات البشرية الوطنية في مجالات التقنية الذرية فقد انتهينا من توصيف عملي لأفضل الطرق لتطوير برامج التأهيل والتدريب الموجهة سواء على المستوى المحلي أو من خلال برامج تعاون دولية.

السيد الرئيس

تؤيد المملكة العربية السعودية المساعي الدولية الرامية لإرساء ثقافة أمان عالمية وبنى أساسية رقابية فعالة ومستدامة، وإعداد صكوك قانونية ملزمة ومعايير توجيهية للاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، وتعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في هذا المجال.

كما ان المملكة في هذا الصدد تدعو الى عالمية اتفاقية الامان النووي، لتضم كل الدول التي لديها برامج طاقة نووية أو تسعى لادخال الطاقة النووية مستقبلا. وتبدى المملكة قلقها لوجود نشاطات نووية اقليمية غير خاضعة للرقابة والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة.

وتؤكد المملكة العربية السعودية مجدداً أهمية العمل الجاد والمتواصل من أجل تحقيق عالمية معاهدة عدم الإنتشار مما سيسهم في تعزيز دعائم الأمن والإستقرار الدولي والإقليمي وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا السياق نتطلع إلى المساهمة الفاعلة لوكالة الدولية للطاقة الذرية في الإعداد والتحضير للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

وختاماً نأمل أن تتحقق الأهداف التي نصبو إليها جميراً في عالم يسوده الأمن والإستقرار والإزدهار والخير للإنسانية.

شكراً السيد الرئيس.